التنافسية، الحوكمة، والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة قياسية خلال الفترة (2006-2016)

Competitiveness, Governance and Foreign direct investment in Arab countries Empirical study for the period (2006-2016)

زكية بوستة[1]، فطيمة الزهرة نوي[2]

[1]جامعة محمد خيضر، بسكرة،(الجزائر) zakiya.boucetta@univ-biskra.dz

[2]جامعة محمد خيضر بسكرة،(الجزائر) Fatima_zohra.noui@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/25 تاريخ القبول: 2021/06/28 تاريخ النشر: 2021/12/12

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور الحوكمة (مؤشر الاستقرار السياسي، مؤشر سيادة القانون، مؤشر فعالية الحكومة) والتنافسية (مؤشر التنافسية العالمية) على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات الدول العربية للفترة من 2006 إلى 2016، وذلك من خلال تحليل الانحدار المتعدد.

وأظهرت نتائج الدراسة القياسية أن هذه المؤشرات هي ذات دلالة إحصائية، حيث أن هناك علاقة معنوية وايجابية بين كل من مؤشر الاستقرار السياسي، ومؤشر فعالية الحكومة، وبين الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية محل الدراسة، في حين أن هناك علاقة معنوية سلبية بين مؤشر تنافسية العالمية، مؤشر سيادة القانون، وبين الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية محل الدراسة، الأمر الذي يستدعي بذل جهود كبيرة لتبني مفهوم الحوكمة ورفع التنافسية من قبل هذه الدول.

كلمات مفتاحية: مؤشر التنافسية العالمية، مؤشرات الحوكمة، الاستثمار الأجنبي المباشر، الدول العربية.

تصنيفات JEL : C97،E26 .

Abstract:

This study aims to measure the impact of governance and the competitiveness on foreign direct investment flows to wards Arab economies during the period 2006-2016. we have analyzed the multiple regression in order to know the type of the relationship between governance, the competitiveness and foreign direct investment.

The obtained results show that these indicators are statistically significant since thereis a positive impact between the index of political stability, Government Effectiveness and foreign direct investment flows to Arab economies, while thereis a negative impact between the index of the Rule of Law, Global Competitive index and the flows of this investment, which need important effort to adopt the concept of governance to increase the competitiveness of the Arab economies in order to benefit its advantage.
Keywords: Global Competitive index; governance indexes; Foreign Direct Investment; Arab economies.
Jel Classification Codes: E26, C97.

المؤلف المرسل : زكية بوستة: zakiya.boucetta@univ-biskra.dz

1.مقدمة:

تسعى غالبية الدول النامية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره وسيلة تمويل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي قد أصبحت هدفاً رئيساً، حيث يعد بديلا للقروض الأجنبية في عمليات التمويل الدولية ويتميز بأهمية كبرى بالنسبة لسياسات التنمية والإصلاح الاقتصادي، وتعتمد قدرة أي دولة على جذب الاستثمارات الأجنبية على توافر مقومات محددة ومزايا نسبية عالية لا غنى عنها لضمان المنافسة في هذا المجال، ومن أهم مصادر دراسة مناخ الاستثمار وتقييمه في الدول المختلفة، تلك التقارير التي تصدر عن عدد من الوكالات والمنظمات والمعاهد العالمية، ويكون محور تركيزها تقييم مستوى تنافسية الدول في مجال الاستثمار، وقياس مدى تطبيق مؤشرات الحوكمة لجذب المستثمرين سواء كانوا وطنيين أو أجانب.

تتسم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية، بالتذبذب من سنة إلى أخرى من حيث القيمة، وكذلك حصتها من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً. وللحصول على حصة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتناسب مع ما تملكه الدول العربية من ثروات طبيعية وبشرية، هذا الأمر يتطلب العمل الدؤوب لمعالجة تلك المعوقات والاستفادة من رغبة الكثير من الشركات العالمية في التواجد في الأسواق العربية.

1-إشكالية الدراسة:

في سياق ما سبق عرضه تسعى هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الحوكمة والتنافسية من جهة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر الذي حققته الدول العربية من جهة أخرى، ومن هنا نطرح الإشكالية الآتية:

ما مدى تأثير مؤشر التنافسية العالمية ومؤشرات الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية خلال الفترة الزمنية 2006-2016؟

2-فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية تبنت هذه الدراسة الفرضيات التالية:

- لمؤشر التنافسية العالمية أثر إيجابي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية.
- لمؤشرات الحوكمة أثر إيجابي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية.

3-أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

-إثبات مدى تأثير مؤشر التنافسية العالمية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كأداة مهمة في قياس مدى توفر المناخ الملائم لها.

-معرفة علاقة وأثر مؤشرات الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلىالدول العربية ومحاولة قياس ذلك.

-الاستفادة من دراسة هذه المؤشرات في تحسين المناخ الاستثماري في الدول العربية.

4-أهمية الدراسة:

نظراً لتزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وتماشياً مع رغبات المستثمرين الأجانب، كون قراراتهم بالاستثمار في دولة معينة ليس عملية ارتجالية بل تأخذ بعين الاعتبار طبيعة مناخ الاستثمار ومدى ملاءمته لممارسة الأعمال، من اجل مواجهة كل الاحتمالات، وبالتالي اتخاذ القرارات الرشيدة، لذا قامت العديد من المؤسسات والهيئات الدولية بتطوير مؤشرات تساعد هؤلاء المستثمرين من اتخاذ قرارات سليمة من أهمها مؤشر التنافسية العالمية ومؤشرات الحوكمة. ولأن مناخ الاستثمار في الدول العربية يتسم بالحساسية، مما يعكس الحاجة إلى انفتاح أكبر لبعض الأسواق العربية أمام تدفقات الاستثمارات المباشرة الأجنبية، كما تبرز الحاجة إلى استمرار تقوية البيئة القانونية والمؤسساتية في بعض الدول العربية كونها من العوامل المؤثرة على تدفق تلك الاستثمارات. إضافة إلى عوامل أخرى مؤثرة مثل مدى توافر الأيدي العاملة الماهرة، وحجم السوق، ومستوى الانفتاح الاقتصادي، وهذا ما دفعنا لمحاولة قياس أثر مؤشر التنافسية العالمية ومؤشرات الحوكمة في توفير المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر.

5-حدود الدراسة:

الحد الموضوعي: اقتصرت الدراسة على التعرف على مدى مساهمة مؤشر التنافسية العالمية ومؤشرات الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الحد المكاني:الدول العربية محل الدراسة.
الحد الزماني:الفترة من 2006-2016.

6-**منهجية الدراسة**:

اعتمدنا على المنهج الوصفي لتحليل الإطار النظري للعلاقة بين الحوكمة والتنافسية والاستثمار الأجنبي المباشر، في حين اعتمدنا على الأسلوب القياسي في الجانب التطبيقي لقياس أثر مؤشرات الحوكمة ومؤشر التنافسية العالمية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية.

7- محتوى الدراسة :تم تقسيم الدراسة إلى محورين على الشكل التالي:

المحور الأول :المقاربة المعرفية للحوكمة والتنافسية والاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الثاني:الدراسة القياسية لأثر الحوكمة والتنافسية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

الدراسات السابقة:

لوحظ في السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الباحثين لأهميته وتأثيره الكبير على الاقتصاد، لذا وجدت العديد من البحوث التي عالجت موضوعات مشابهة أو قريبة من الموضوع الذي تم تناوله في هذه الدراسة.

دراسة (Dadi, 2012) الهدف العام للدراسة هو تقييم تأثير الحوكمة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة أمهرة. وهكذا ، تتبع الدراسة منهجية بحث سببية. ويتم اعتماد نموذج الانحدار لقياس القوة الإجمالية للارتباط بين الحوكمة والنتائج المتغيرة .FDI أظهرت الدراسة أن كفاءة الإدارة العامة، والمساءلة لها تأثير كبير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة أمهره. لذلك يجب على الحكومة الإقليمية اتخاذ خطوات فورية لتحسين أنظمة حوافز الاستثمار. قرض مصرفي؛ نظم تقديم الخدمات تقديم المعلومات عبر الإنترنت حول الجوانب الأساسية لإجراءات الاستثمار ، وتحسين توافر قطع الاستثمار والمسائل ذات الصلة، وضمان التوزيع العادل لمشاريع الاستثمارية.

دراسة (Curtis, et al, 2013) الغرض من هذه الورقة هو التحقق من أثر مؤشرات مركبة للتنافسية العالمية والتنمية البشرية وإدراك الفساد على مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي (FDI) للتنبؤ به بشكل أفضل، ومن أجل ذلك تم تطبيق طريقة الانحدار المتعدد التدريجي على عينة من 129 دولة، والتي تم تقسيمها كذلك إلى مجموعتين فرعيتين: أعضاء OECD وأعضاء من غير أعضاء OECD. وتقدم الدراسة دليلاً على أن القدرة التنافسية العالمية ومستوى الفساد في البلد المضيف من المحددات الهامة للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الداخل. وبالنسبة للبلدان غير

الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يبدو أن مؤشر التنمية البشرية هو عامل إضافي لتحديد الاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة (Bannaga, 2013) على ضوء تأكيد الدراسات بشأن أهمية الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر.كما أكد عدد من التقارير متعددة الجنسيات أن المنطقة العربية لديها واحد من أقل مؤشرات الحوكمة في العالم. لذا هدفت هذه الدراسة لتقييم آثار الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية، تقدم نتائج الانحدار دعما قويا لأهمية الحوكمة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة (كميت، 2018) ركزت هذه الدراسة على إيجاد وسيلة تساعد الدول النامية لتوفير المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر، لذا اختارت الدراسة مؤشر التنافسية العالمية لأنه يحتوي على 111 مؤشرا فرعيا تقع غالبيتها في مجال توفير المناخ المناسب للمستثمرين، وقد خرجت الدراسة باستنتاجات مهمة منها أن هناك علاقة طردية بين مؤشرات التنافسية العالمية للدولة وحصتها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأن هذا المؤشر يصلح أن يكون مقياسا لمدى توفر المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة (قعلول،2017) تهتم هذه الدراسة بالوقوف على المحددات الرئيسية المؤثرة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وقياس درجة التباين في هذه المحددات بين الدول موضوع الدراسة (الدول العربية)، وذلك من خلال تكوين مؤشر متعدد الأبعاد، وتعكس النتائج الارتباط الوثيق بين المؤشر الذي تم احتسابه والاستثمارات الأجنبية الواردة، مما يعكس التشخيص الواقعي لحقيقة جاذبية المنطقة، وأهمية العوامل المتعلقة بالجانب المؤسسي وإجراءات سهولة الأعمال في التأثير على قرارات المستثمر الأجنبي.

إلا أننا في دراستنا هذه ركزنا على معرفة الدور الذي تلعبه التنافسية والحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية خلال الفترة (2006-2016)، وبعدها نرى مدى تطابق أو اختلاف نتائج تطبيق هذه الدراسة القياسية عن نتائج الدراسات السابقة.

2.المقاربة المعرفية للحوكمة والتنافسية والاستثمار الأجنبي المباشر.

نظرا للدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لتحقيق ذلك يتطلب الأمر، استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوفير بيئة وعوامل استثمارية تساهم في تحفيز المزيد من المستثمرين وجلبهم إلى الدول المضيفة.

1.2 الاستثمار الأجنبي المباشر

إن أهميـة الاستثمارات الأجنبية المباشرة تكمن في الدور الذي تمارسه على النمو والتنمية في البلاد المضيفـة كمـا أنها تحمل معها خصائص الاقتصاد النابعة منه. ونظرا لأهميـته، أصبحت كفاءة النظام الاقتصادي لدولة ما تقاس بمدى قدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية وإقامة المشروعات التي توفر فرص العمل وتنشط حركة الصادرات فضلا عن تحديث الصناعة الوطنية والوصول بها إلى مرحلة الجودة الشاملة.

1.1.2 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي المباشر تعريفات متعددة، وكل تعريف يختلف عن الآخـر، من حيث الزاوية التي ينظر بها إليه والغرض منه. وكـذا لتعدد مصادره، وأشكاله، وآثـاره في الـدول المضيفة.

وعـرف تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "استثمار ينطوي على علاقة طويلة المدى، ويعكس مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي، أو الشركة الأم)، وذلـك في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخـر (مؤسسة الاستثمار المباشر أو المؤسسة التابعة لها أو فروع الشركات الأجنبي) .وقد أعطت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعريفا كالتالي: الاستثمار الأجنبي المباشر يعكس مصلحة دائمة من قبل مؤسسة مقيمة في اقتصاد معين (المستثمر المباشر) في مؤسسة مقيمة في اقتصاد أخـر. وتعني المصلحة الدائمة وجـود علاقة طويلة المدى بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر، ودرجـة كبيرة من التأثير في إدارة المؤسسة (بيري، زرقين، 2014، ص ص 155، 156).

ويعرف تقرير الاستثمار العالمي الاستثمار الأجنبي المباشر على انه الاستثمار الذي تكون غالبية ملكية رأسماله حصة مسيطر عليها، لشخص طبيعي أو اعتباري يتمتع بجنسية دولة غير تلك المضيفة، ويتضمن التزاما طويل المدى ويكون للمستثمر دورا فعال في إدارة الاستثمار أما صندوق النقد الدولي فيعرفه أيضا على أنه الهدف منه هو امتلاك فوائد دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطها في ميدان اقتصادي خارج ميدان المستثمر من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة (تخنوني، ملاخسو، 2015، ص 5).

إذن يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر تلك الاستثمارات التي يمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة أو الجزئية لنصيب منها يكفل له الإدارة، ويتميز هذا النوع من الاستثمار بطابع مزدوج: الأول وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد والثاني ملكيته الكلية أم الجزئية للمشروع (تخنوني، ملاخسو، 2015، ص 5).

2.1.2 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتمثل في الشروط التي قد تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة مامن بين هذه المحددات نذكر المحددات التالية:

أ-المحددات السياسية والاجتماعية والثقافية:حيث يراعى الجانب السياسي كقاعدة أساسية لأي استثمار من خلال الاستقرار السياسي واستقرار السلطة السياسية وإيجاد قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والشفافية والمساواة، أما فيما يخص الأوضاع الاجتماعية والثقافية فتتمثل في معدلات الفقر ومتوسط دخل الفرد ومعدلات البطالة والتشغيل ومعدلات تتعلق بالصحة والتعليم، نمط المعيشة ونمط الاستهلاك وأذواق المستهلكين (بيبي، 2015، ص142).

ب- المحددات الاقتصادية: المحيط الأنسب والملائم لجذب الاستثمارات هو الاقتصاد المنفتح على العالم الخارجي.تتكون من مجموعة من المحددات الأساسية مثل حجم السوق المحلي،النمو الاقتصادي، سياسات الاقتصادية، درجة الانفتاح الاقتصادي، البنية التحتية، وغيرها ويمكن عرضها في النقاط التالية (بن سمينة، 2013، ص 31).

ج- محددات خاصة بالعوامل المالية والضريبية: يجب توفير بعض الحوافز الضريبية والمالية، والتي يمكن أن تحتوي على تخفيضات الضريبة لفترات معينة والإعفاء الضريبي عند بداية المشروع، توفير القروض بمعدلات تفضيلية وضمان التعويض وتسهيل عمليات التحويل وترك عملية التسعير لقوى العرض والطلب، وتشجيع مناطق التجارة الحرة من إعفاءات جمركية ورسومات الاستيراد (بيبي، 2015، ص142).

الدول العربية سعت في السابق إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى المصادر الطبيعية المتوفرة لديها، لكن الاستثمار العالمي تحول عن الاستثمارات النفطية إلى الاستثمارات الصناعية، ولذلك أصبح لزاما على الدول العربية بذل مجهودات لتوفير المناخ الاستثماري الكفيل لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وخصوصا على مستوى الحكومات لزيادة تنافسيتها.

2.2 مفهوم ومؤشرات الحوكمة:

لقد شاع استخدام مصطلح الحوكمة بشكل واسع من قبل المنظمات الدولية، نظرا لما يوفره من بيئة ملائمة وسليمة، وما يرتكز عليه من مبادئ تعكس الشفافية والمساءلة والمشاركة في رسم السياسات وتعزيز دولة القانون، هذا ما يمكن من تحقيق النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1.2.2 مفهوم الحوكمة:

على الرغم من كثرة تداول هذا المفهوم من قبل المؤسسات الدولية، السياسيين والأكاديميين إلا أننا لا نجد اتفاق في تعريف هذا المصطلح مع انه يمكن القول أن هناك اتفاق حول المبادئ العامة لهذا المفهوم. وقد عرف البنك الدولي الحوكمة بأنها الطريقة التي تمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية" كما عرف الأونكتاد الحوكمة على أنها "الطريقة التي تعمل بها الجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع والحكومات والشركات والمجتمع المدني معاً لجعل المجتمع أفضل" (Saidi, 2013, p 15).

كما أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عرف الحوكمة، على أنه "ممارسة السلطة الجيدة للنواحي السياسية والاقتصادية والإدارية لتسيير شؤون البلد على كافة المستويات"، لهذا فهو يشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي يقوم من خلالها المواطنون والجماعات بالتعبير عن مصالحهم، وممارسة حقوقهم المدنية والقانونية والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم (بن دبيش، بوطلاعة، 2017، ص417).

2.2.2 مؤشرات الحوكمة:

برزت عدة وكالات دولية ومحلية لبناء مؤشرات حول نوعية الحوكمة في الدول المتقدمة، وفي النامية على وجه الخصوص، إلا أننا في هذه الدراسة سنقتصر على مؤشر البنك الدولي نظرا لاستخدامه الواسع .حيث قام البنك الدولي وبفضل جهود كوفمان وزملائه بإنتاج مؤشر مركب تم تجميعه من مؤشرات فرعية ، أطلق على هذا المؤشر اسم المؤشرات العالمية للحوكمة Worldwide Governance Indicators أو اختصارا WGI (Gok, Dogruel,2016, p 92).

وتشمل الحوكمة نظاماً قانونياً فعالا ونزيها وشفافا يحمي حقوق الملكية الفردية، المؤسسات العامة المستقرة والمصداقية والأمانة. وتشمل أيضا السياسات الحكومية التي تفضل الأسواق الحرة والمفتوحة. وتشجع هذه الشروط الاستثمار الأجنبي المباشر وأيضاً الاستثمار المحلي الخاص، من خلال حماية الموجودات المملوكة ملكية خاصة من الاعتمادات المباشرة أو غير المباشرة التعسفية. بشكل عام ، تشتمل مؤشرات الحوكمة على ستة أبعاد هي:

(1) الصوت والمساءلة، (2) الاستقرار السياسي ونقص العنف / الإرهاب، (3) فعالية الحكومة، (4) الجودة التنظيمية، (5) حكم القانون، (6) مكافحة الفساد (Delbnath, 2012, P 134).

كما يحتوي هذا المؤشر على ست مؤشرات فرعية كل مؤشر منها يقيس موضوع أو بعد من أبعاد الحوكمة الجيدة هذه المؤشرات كالتالي (شقبقب، عدلي،2012، ص ص 285، 286):

-مؤشر السيطرة على الفساد Control of Corruption (CC): يقيس هذا المؤشر المدى الذي يمكن من خلاله للسلطة العامة أن تخفض المكاسب الشخصية الصغيرة والكبيرة، وكذلك الحد من سيطرة النخب وأصحاب المصالح الشخصية على الحكم.
-مؤشر فعالية الحكومة Effectiveness Government (GE):يقيس هذا المؤشر مدة جودة الخدمات العامة،جودة الخدمات المدنية، ودرجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية، جودة الأنظمة وتطبيقها ومصداقية التزام الحكومة بهذه الأنظمة.
- مؤشر الاستقرار السياسي Statbility and absent of violance Political (PS): يقيس هذا المؤشر احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو حدوث انقلاب غير شرعي، أو استخدام العنف وهذا يشمل العنف ذو الطابع السياسي والإرهابي.
-مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها Regulatory Quality (RQ): يعبر عن مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح فعالة من شانها دعم التنمية في القطاع الخاص.
-مؤشر سيادة القانون Rule of Law (RL): ويقيس مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القانون من قبل الحكومة بشكل متساوي على كل الأفراد والمنظمات، وبشكل خاص الثقة في مدى إنفاذ العقود، حماية حقوق الملكية، عمل الشرطة والمحاكم، فضلا عن احتمال حدوث الجرائم والعنف.
-مؤشر المشاركة والمساءلة Voice and Accountability(VA): يقيس مؤشر المشاركة والمساءلة مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، بالإضافة إلى حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية الإعلام.

تعتبر الحوكمة كإجراء عام لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأنها تساهم في خفض تكاليف المعاملات خارج عملية الإنتاج والتحكم في المخاطر السياسية، الفساد وخفض البيروقراطية.

3.2 التنافسية العالمية ومؤشرها:

كنتيجة لشدة التنافس الدولي من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أصبحت كل دولة حريصة على تحسين موقعها فيما اصطلح على تسميته بالتنافسية الدولية أو العالمية، حيث ازداد الاهتمام بضرورة تنمية القدرات التنافسية للدول من خلال التعرف على أهم محدداتها ومؤشراتها.

يتميز مفهوم التنافسية بالحداثة ولا يخضع لنظرية اقتصادية عامة، وأول ظهور له كان خلال الفترة 1981-1987 في فترة حكم الرئيس ريغن لتدهور قدرتها التنافسية أمام مثيلتها اليابانية وزيادة حجم الديون الخارجية، وظهر الاهتمام مجدداً بمفهوم التنافسية مع بداية التسعينات كنتاج للنظام الاقتصادي العالمي الجديد وبروز ظاهرة العولمة، وكذا التوجه العام لتطبيق اقتصاديات السوق (دويس، 2005، ص 2).

1.3.2 تعريف التنافسية العالمية:

يختلف مفهوم التنافسية باختلاف محل الحديث فيما إذا كان: عن شركة، عن قطاع، أو عن دولة، فالعلاقة بين التنافسية على صعيد الثلاثة المشار إليها سابقا هي علاقة تكاملية، إذ أن إحداها تؤدي إلى الأخرى.

لا نجد اتفاق على تعريف محدد للتنافسية، فهناك من يرى أن التنافسية فكرة عريضة تضم الإنتاجية الكلية ومستويات المعيشة والنمو الاقتصادي، وفريق آخر يستعمل مفهوما ضيقا يرتكز على تنافسية السعر و التجارة (دويس، 2005، ص 3).

اهتمت المنظمات والهيئات الدولية بتعريف التنافسية على مستوى الدول، لذلك نجد أن هناك العديد من التعاريف وتختلف حسب الزاوية التي ترى منها التنافسية وسنتطرق لأهم هذه التعاريف:

تعريف المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية: يعرف التنافسية على أنها "قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل"(عراب، 2018، ص 33).

تعريف المجلس الأوربي ببرشلونة: عرفها على أنها "القدرة على التحسين الدائم لمستوى المعيشة لمواطنيها وتوفير مستوى تشغيل عالي وتماسك اجتماعي وهي تغطي مجال واسع وتخص كل السياسة الاقتصادية"(عراب، 2018، ص 33).

وتعرف (OCDE)كذلك التنافسية الدولية بأنها : "القدرة على إنتاج السلع و الخدمات التي تواجه اختبار المزاحمة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي"، كما يمكن تعريف التنافسية الدولية بأنها قدرة البلد على زيادة حصصها في الأسواق المحلية والدولية (دويس، 2005، ص 3).

تعريف معهد التنافسية الدولية: وقد توصل فريق المعهد إلى التعريف الموجز التالي: "تتعلق التنافسية الوطنية بالأداء الحالي و الكامن للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الأخرى". ووضع لهذا التعريف مجالا يتناول الأنشطة التصديرية ومنافسة الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر(دويس، 2005، ص 3).

تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي:ويعرفها على أنها مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل المحددة لمستوى الإنتاجية في الدول التي بدورها تحدد معدلات العوائد الناجمة عن الاستثمار في الاقتصاد ما(عبيدلي، علاوي، 2016، ص84).

2.3.2 مؤشر التنافسية العالمية:

يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقرير التنافسية العالمية، وذلك منذ سنة1979ويوفر هذا التقرير ترتيباً شاملاً لتنافسية أكثر من 130 دولة تشكل اقتصادياتها 98% من الناتج الإجمالي العالمي. ومنذ سنة 2005 فإن تقييم تنافسية الدول حسب منهج المنتدى الاقتصادي العالمي معتمداً على مؤشر التنافسية

العالمية Global Competitiveness Index (GCI) وهو متوسط لـ 113 متغير مدرجة تحت 12 مؤشر، هذه المؤشرات هي بدورها مقسمة إلى ثلاث فئات حسب مراحل التطور الاقتصادي للدولة، وذلك وفقا لما يلي (قريد، 2016 ، ص ص 260، 261):
-المرحلة الأولى: الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية، لحصة الفرد من الناتج تحت $200.
-المرحلة الثانية : الاقتصاد المعتمد على الكفاءة حصة الفرد من الناتج من 2000إلى $3000.
-المرحلة الثالثة: الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكارات حصة الفرد من الناتج أكثر من $7000.

ويغطي مؤشر GCI بأوزان مرجحة مجموعة من المكونات التي يعكس كل منها أحد أوجه التنافسية، وقد تم تصنيف هذه المكونات إلى 12 عنصرا عنها بثلاث مجموعات تشكل مؤشرات فرعية،ويتم إعطاء معامل أو درجة ترجيح لكل مجموعة من المؤشرات وفقاً لتصنيفات اقتصاد دولة ما، وبعدها يتم تكوين مؤشر عام للتنافسية لكل دولة (عبيدلي، علاوي، 2016، ص85).
-مجموعة المتطلبات الأساسية: وتضم أربع عناصر وهي المؤسسات، البنية التحتية، استقرار البيئة الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم الابتدائي.
-معززات الكفاءة: وتضم ستة عناصر وهي التعليم العالي والتدريب، فاعلية سوق السلع، جدوى سوق اليد العاملة، تطوّر سوق المال، الجاهزية التكنولوجية، حجم السوق.
-عوامل الابتكار: وتضم عنصرين وهما تطور الأعمال، الابتكار.

إن الوصول إلى تحقيق القدرة التنافسية والمحافظة عليها إنما يتطلب تكاملا في الأداء بين الإنسان والمؤسسات الإنتاجية، وأجهزة الدولة، والإطار التشريعي في الداخل، والجهد التسويقي والوعي الكامل والدائم بكل المستجدات على الساحة العالمية في ذات الوقت. يتطلب تطوير البيئة المؤسسية وخلق المناخ الاستثماري المناسب والداعم لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لإجراء العديد من الإصلاحات الاقتصادية والقانونية وتقديم الحوافز والضمانات للمستثمرين الأجانب، وهذا ما سنحاول قياسه في هذه الدراسة بالنسبة للدول العربية، وذلك لمعرفة هل فعلا خلق مناخ مؤسساتي (الحوكمة) وزيادة تنافسية الدولة يساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

3. الدراسة القياسية لأثر الحوكمة والتنافسية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

إن ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر كغيرها من الظواهر الاقتصادية تتأثر بمجموعة من العوامل التي تحدد حجم هذا الاستثمار، وأن هذه العوامل أو المحددات التي تطرقنا إليها سابقاً تنطبق بشكل كبير مع مكونات مؤشر التنافسية العالمية، هذا بالإضافة إلى أن المستثمرين الأجانب أصبحوا لا يستغنون على مؤشرات الحوكمة للحكم على بيئة الأعمال في دولة ما، لذا ارتأينا في هذه الدراسة التأكد من طبيعة العلاقة التي تربط بين مؤشرات الحوكمة ومؤشر التنافسية العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال نموذج قياسي للوقوف على حقيقة العلاقة الرياضية والإحصائية ثم الاقتصادية بين هذه المتغيرات.

يتكون مجتمع الدراسة من الدول العربية وعددها اثنان وعشرون دولة ، وتم أخذ عينة تتكون من ثلاثة عشر دولة وهي: الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، موريتانيا، مغرب، عمان، قطر، السعودية، تونس، الإمارات، وهي مجموعة الدول التي استطاعت الدراسة الحصول على معلوماتها والبيانات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، مؤشر التنافسية العالمية، ومؤشرات الحوكمة، كما تم اختيار هذه الدول لأنها لا تعاني من الحروب (لأن ذلك قد يؤثر بشكل كبير على نوعية البيانات)، أما عن فترة الدراسة فهي من (2006-2016)، وذلك حسب توفر المعلومات.

حاولت الدراسة تطوير نموذج لقياس أثر مؤشر التنافسية العالمية، ومؤشرات الحوكمة كمتغيرات مستقلة على الاستثمار الأجنبي المباشر للدول محل الدراسة كمتغير تابع.

1.3 متغيرات الدراسة:

تم تحديد متغيرات الدراسة بناءاً على الدراسات السابقة، ويمكن تفسير متغيرات الدراسة وطريقة احتسابها ومصادرها في العناصر التالية:

أولا- المتغير التابع (FDIGDP): ويتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي دراستنا هذه اعتمدنا على نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي ويأخذ الرمزFDIGDP، ولقد تم الاعتماد على هذا المؤشر لعدة أسباب تتمثل أهمها في اعتماد عدد كبير من الدراسات في هذا المجال عليه، وكذلك بسبب سهولة وتوفر المعلومات الخاصة به. وتم الحصول على البيانات المتعلقة به من قاعدة بيانات البنك الدوليWDI data base.

ثانيا- المتغيرات المستقلة: وهي المؤشرات المتعلقة بالحوكمة (الحكم الراشد)، ومؤشر التنافسية العالمية وهي:

المؤشرات الحوكمة: والتي تتمثل في ثلاث مؤشرات يمكن ذكرها كالآتي:مؤشر الاستقرار السياسي PS، مؤشر فعالية الحكومة GE، مؤشر سيادة القانون RL.

تم أخذ هذه المتغيرات الثلاثة من ضمن مؤشرات متعلقة بالحوكمة، وذلك لأن باقي المؤشرات تضعف القوة التفسيرية للنموذج ومعنوية باقي المتغيرات، وتم الحصول على بيانات هذه المؤشرات من قاعدة بيانات البنك الدولي WGI data base، وتتراوح درجات هذه المؤشرات بين (-2.5، و2.5) حيث الأعلى درجة تعني بيئة عمل جيدة.

مؤشر التنافسية العالمية GCI: وهو يعد واحداً من أبرز وأهم المؤشرات لصدوره عن واحدة من أكبر المؤسسات الاقتصادية العالمية وهو المنتدى الاقتصادي العالمي، وعلى مدار السنوات السابقة تم تطوير المنهجية المتبعة لقياس القدرة التنافسية، إذ يتم الآن استخدام مؤشر التنافسية العالمية GCI والذي يعد أهم المؤشرات لقياس هذا المفهوم، وقيم هذا المؤشر محصورة بين 0 و7، وكلما ارتفعت كان أحسن:

كما تم أخذ مؤشرات تفسيرية تتمثل في:

-معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي GDP_GROWTH: حيث يمثل حجم السوق المحلي عاملا أساسيا ومحددا للاستثمار الأجنبي المباشر، ويستخدم معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لقياس حجم السوق المحلية، وتم اللجوء لقاعدة بيانات البنك الدولي WDI data base للحصول على بيانات هذا المتغير.

-درجة الانفتاح التجاري OPEN: حيث يمكن أن تؤثر القيود التجارية أو الانفتاح التجاري بشكل إيجابي أو سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا تم التركيز عليها في هذه الدراسة، وللحصول على بيانات هذا المتغير استخدمنا قاعدة بيانات البنك الدولي WDI data base.

2.3 نموذج الدراسة:

النموذج الذي اعتمدت عليه هذه الدراسة تم تبنيه انطلاقا من بعض الدراسات خاصة دراسة (Bannaga, et al, 2015) ودراسة (كميت، 2018) ودراسة (سردوك، عدوكة، 2017)، وفي حالة هذه الدراسة تم القيام بتصميم نموذج توضحه الصيغة الرياضية التالية:

$$FDIGDP = \alpha_0 + \beta_1 GCI + \beta_2 GE + \beta_3 PS + \beta_4 RL + \beta_5 GDP\ GROWTH + \beta_6 OPEN + \varepsilon$$

3.3 عرض وتحليل نتائج الدراسة:

للإجابة على أسئلة الدراسة والتأكد من الفرضيات، تم في هذا العنصر التركيز على التحليل الإحصائي لمتغيرات النموذج، تم اللجوء في تحليل الانحدار لتقدير الصيغة الرياضية السابقة باختيار التأثير الثابت fixedeffect باستعمال أسلوب EGLS، والأوزان المقطعية cross sectional weight وذلك لافتراض عدم ثبات التباين heteroscedasiticity ، كما تم اختيار white period من أجل تفاوت معامل التباين المشترك الأمر الذي يسمح بحساب الأخطاء العشوائية، وفي الجدول الموالي عرض لنتائج التقدير .

جدول رقم 01: نتائج تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل

Dependent Variable: FDIGDP
Method: Panel EGLS (Cross-section weights)
Cross-sections included: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	18.11400	7.539202	2.402641	0.0178
GCI	-5.233374	1.751538	-2.987873	0.0034
PS	2.873800	0.818111	3.512726	0.0006
RL	-2.854034	0.747793	-3.816610	0.0002
GE	4.657271	1.610653	2.891542	0.0046
OPEN	0.084520	0.020160	4.192523	0.0001
GDP_GROWTH	0.176222	0.061239	2.877620	0.0048
R-square	0.705382	Meandependent var		5.357403
Adjusted R-squared	0.660056	S.D. dependent var		4.980577
S.E. of regression	2.951473	Sumsquaredresid		1019.210
F-statistic	15.56248	Durbin-Watson stat		1.323777
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

يمكن اللجوء لمجموعة من الاختبارات الإحصائية للتأكد من قوة النموذج في تفسير العلاقة بين المتغير التابع الاستثمار الأجنبي المباشر (مقاسا بـ -FDIGDP والمتغيرات المستقلة مؤشر التنافسية العالمية ومؤشرات الحوكمة ومؤشرات تفسيرية (GCI, PS, RL, GE, OPEN, GDP_GROWTH)، وتتمثل هذه الاختبارات في:

-في اختبار حسن المطابقة تم التركيز على اختبار فيشر، وبالعودة إلى جدول فيشر F عند درجتي الحرية (n-k) و(k-1)، حيث n=136 وهي تمثل عدد المشاهدات، أما k والذي يمثل عدد المتغيرات المستقلة فيساوي 6 ومنه نجد:

F-Table=2.30 التي لا يجب أن تقل عنها قيمة F، وهذا متحقق حسب الجدول أعلاه.

كما يظهر من الجدول أن قيمة F المحسوبة وفقا لاختبار حسن المطابقة للنموذج دالة بناءا على مستوى الدلالة المرفق بها وهو 0.000000 (مستوى الدلالة الإحصائية المعنوية أقل من 5%)، وهذا يبين لنا أن النموذج ملائم لدراسة العلاقة وأثرها بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، حيث يعد هذا الاختبار كدليل على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بشكل عام.

-وقبل التطرق إلى اختبار فرضيات الدراسة، حاولنا عرض وتحليل القوة التفسيرية لنماذج الدراسة من خلال التطرق لمعامل التحديد R^2، التي تمثل النسبة التي تفسر

التغير في المتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة، من الجدول السابق نجد أن قيمة (R^2) و(R^2) المعدلة مرتفعة بالنسبة لنموذج الدراسة 70 %، وهذا يعني قوة تفسيرية كبيرة لهذا النموذج الذي يدرس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر التنافسية العالمية ومؤشرات الحوكمة (PS, GE, RL) للبلدان العربية محل الدراسة وخلال الفترة 2006-2016.

1.3.3 التفسير الإحصائي لنتائج تحليل الانحدار المتعدد:

بالنسبة لنموذج نجد أن إحصائية (t) عند مستوى المعنوية (0.05) تظهر أن معظم معاملات النموذج للمتغيرات GCI, GE, RL, PS, OPEN, GDP_GROWTHلها تأثير ذو دلالة إحصائية ، حيث أن القيم المحتسبة أكبر من القيمة (2) والقيم الاحتمالية المقابلة لها أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي فهي مقبولة إحصائيا كما أن لها دلالة اقتصادية لأنها لا تساوي الصفر.

كما يبين التقدير أن جل المتغيرات الاقتصادية (الاستقرار السياسي PS، فعالية الحكومة GE، الانفتاح التجاري OPEN، ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي GDP_GROWTH هي ذات دلالة إحصائية مع إشارة موجبة، أي علاقة طردية فإن أي تغير في هذه المتغيرات بنسبة 1 % يؤدي إلى زيادة في نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي FDIGDP بمعدل 2.87 %، 4.66 %، 0.08 %، 0.17 % على الترتيب، كما أن المتغيرين (مؤشر التنافسية العالمية GCI، ومؤشر سيادة القانون RL هما ذات دلالة إحصائية إلا أنها بإشارة سالبة أي أن كل زيادة في هذين المتغيرين بنسبة 1 % يرافقها انخفاض في معدل FDIGDP بنسبة 5.23 %، 2.85 % على التوالي.

2.3.3 التفسير الاقتصادي لنتائج الدراسة:

توفر الحوكمة الجيدة تصور أفضل لوضعية بيئة الأعمال المحلية، فهي تمكن من تقليل تكلفة ممارسة الأعمال التجارية في البلد المضيف، وتقدم للمستثمرين المحتملين معلومات وفرص أكبر للاستثمار وهذا ما أكدته نتائج الدراسة من خلال:

-العلاقة الإيجابية بين الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تتمثل أهم قنوات تأثير الاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض درجة المخاطرة وحماية حقوق الملكية، فبالرغم مما تشهده الدول العربية محل الدراسة من صراعات وعدم يقين سياسي والعمليات الإرهابية، إلا أن هذا لم يكن له تأثير سلبي على قرارات الاستثمار الأجنبية لأنه في هذه الدراسة لم يتم التطرق للدول التي تعاني من الحروب، أما باقي مظاهر عدم الاستقرار السياسي أصبحت كل دول العالم تقريبا تعاني من وبدرجات متفاوتة خاصة العمليات الإرهابية.

-العلاقة الإيجابية بين فعالية الحكومة والاستثمار الأجنبي المباشر: حيث أن فعالية السلطة العامة والقدرة على تحمل المسؤولية في تنفيذ القوانين التشريعية والقواعد القانونية التي من شأنها أن تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر.مع التأكيد في تسيير العمل العمومي على أساس عملية التفاعل والتعاون والتفاوض بين مختلف أصحاب المصلحة لمعالجة المشاكل، وهذا ما أكدته هذه الدراسة في الدول العربية فرغم النقائص التي تعاني منها السياسات العامة، ألا أننا نلحظ تطور في مجال تنفيذ القوانين التشريعية والقانونية بهدف خلق مناخ استثماري ملائم.

- أما عن العلاقة السلبية بين سيادة القانون والاستثمار الأجنبي المباشر: هذا راجع إلى أن للحوكمة السيئة أسباب عديدة لردع الاستثمار الأجنبي المباشر، قد يلاحظ البعض أيضاً أن لديها الجانب الإيجابي أيضا، على الأقل من وجهة نظر المستثمرين الأجانب. حيث أكدت مجموعة من الدراسة على أن المستثمرين الأجانب قد يبحثون في بعض الحالات على الدول التي لا تطبق القانون أو أن قوانينها خاصة المتعلقة بالاستثمار فيها ثغرات وذلك للاستفادة من هذه الثغرات أو عدم تطبيق القانون لتحقيق عوائد أعلى، فالرشاوي يمكن أن تمنح البيروقراطيين حافزا لتسريع إنشاء الشركات الجديدة، أو التهرب من دفع الضرائب، لذا في هذه الدراسة نجد أن هناك علاقة معنوية ولكن سلبية بين سيادة القانون ونسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي.

-يعتبر مؤشر التنافسية العالمية أحد أهم المؤشرات العالمية، فبالرغم من حداثته إلا أنه يحظى باهتمام كبير من قبل المستثمرين، وذلك لكونه صادر عن مؤسسة عريقة وهي المنتدى الاقتصادي العالمي، فبالرغم من أن التقارير الذي يصدرها هذا المنتدى تسلط الضوء على كيفية تحول أولويات الدول التي تكون في المراحل الأولى من النمو. وفي حين أن الدوافع الأساسية للقدرة التنافسية كالبنية التحتية، والصحة، والتعليم، والأسواق الجيدة ستبقى هامة على الدوام، إلا أن المعلومات التي خلص إليها مؤشر التنافسية تشير إلى أن الجاهزية التكنولوجية، وبيئة الأعمال المتطورة، والابتكار أصبحت تلعب دوراً مماثلاً في الأهمية في دفع القدرة التنافسية والنمو.

لذا نجد في هذه الدراسة أن هناك أثر سلبي لمؤشر التنافسية العالمية على نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة للدول العربية محل الدراسة، حيث أن هذا المؤشر إذا كان منخفضا (أقل من 4 حسب بعض الدراسات) فإنه سيعمل بصورة عكسية ويصبح وسيلة لطرد الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدل جذبها، خاصة في ظل التنافس بين دول العالم في توفير المناخ المناسب للاستثمار، فالدول العربية، تأثرت بانخفاض أسعار النفط والذي أدى إلى زيادة في الحاجة الملحة لدفع عجلة التنافسية في كافة بلدان المنطقة. وعلى الرغم من حلول كل من الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والمملكة العربية السعودية في المراتب الثلاثينالأولى عالميا بترتيب: 16 و 18 و 29

على التوالي حسب تقرير 2016-2017 ، إلا أنه لا تزال هناك حاجة واضحة لجميع الدول المصدرة للطاقة إلى زيادة تنويع اقتصادياتها. أما الدول المستوردة للطاقة في المنطقة، فلا بد لها من بذل المزيد من الجهد لتحسين القدرة التنافسية. فبالرغم من النتائج الإيجابية في المؤشرات بتوازن الاقتصاد الكلي للدول العربية محل الدراسة، لكن لا تزال معظم هذه الدول في رتب متأخرة جداً في مجموعة معززات الكفاءة ومجموعة عوامل تطور الإبداع والابتكار.

من خلال الدراسات المفسرة لأثر مؤشر التنافسية العالمية ومؤشرات الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر لاحظنا أن البعض منها يعتبر أن التنافسية والحوكمة مفسرين لجذب الاستثمارات الأجنبية في حين أن البعض الآخر يرى أن هناك تباين تأثير هذه المؤشرات حسب مداخيل كل دولة و آخرون يرون أن لا علاقة لهذه المؤشرات بتفسير ولا يساهم في زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن ما استنتجناه في هذه الدراسة أنه ولو أننا في كل مرة ننزع مؤشر يبدو عديم أو ضعيف المعنوية لنفحص قوة التأثير إلا أن هذه الدراسة أثبتت أن هناك علاقة قوية بين مؤشر التنافسية العالمية ومؤشرات الحوكمة (الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، وسيادة القانون) والاستثمار الأجنبي المباشر، وإن كانت هذه العلاقة سلبية في بعض الأحيان.

4.خاتمة:

توصلنا من خلال الدراسة القياسية للعلاقة بين الحوكمة والتنافسية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل معرفة نقاط القوة والضعف في المناخ الاستثماري للدول العربية (محل الدراسة)، إلى وجود علاقة معنوية بين مؤشرات الحوكمة (الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، سيادة القانون) ومؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وبين الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية مقاساً بنسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يثبت صحة فرضيات الدراسة في جانب المعنوي، وإن كانت طبيعة تلك العلاقات كما يلي:

-وجود علاقة طردية بين كل من مؤشر الاستقرار السياسي وفعالية الحكومة ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكانت معاملات الانحدار 2.87، و 4.66 على التوالي.

-وجود علاقة عكسية بين مؤشر التنافسية العالمية ومؤشر سيادة القانون وبين نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكانت معاملات الانحدار 5.23، و 2.85 على التوالي.

-تأثير مؤشرات الحوكمة ومؤشر التنافسية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المختارة في العينة متفاوت، إذ يأتي مؤشر التنافسية العالمية في المرتبة الأولى،

ثم فعالية الحكومة، ثم الاستقرار السياسي، ثم الأخير نجد سيادة القانون، ويظهر هذا التفاوت من خلال قيمة معاملات الانحدار.

يتطلب تطوير البيئة المؤسسية وخلق المناخ الاستثماري المناسب والداعم لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لإجراء العديد من الإصلاحات الاقتصادية والقانونية،وفي هذا الجانب نستعرض فيما يلي بعض التوصيات:

-تبني الإصلاحات الهيكلية اللازمة لدعم مسارات النمو طويل الأجل من خلال تحسين مستويات الإنتاجية والتنافسية والتغلب على الاختلالات الداخلية والخارجية.

-تطوير البنية التحتية التي تعتبر من أهم المتطلبات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تعاني بعض الدول العربية من انخفاض مستويات خدمات الطرق والموانئ والمطارات والاتصالات السلكية واللاسلكية، إضافة إلى مشاكل في إمدادات الطاقة والمياه.

-أهمية أن تتناسب مخرجات الأنظمة التعليمية في الدول العربية مع متطلبات سوق العمل، وأن تولي الاهتمام الكافي لتطورها التكنولوجي من خلال التركيز على عوامل الإبداع والابتكار.

-تحديث القوانين الخاصة بتشجيع الاستثمار، بما يتلاءم مع التطورات والمتغيرات الراهنة في البيئة الاستثمارية الدولية.

-العمل على ترسيخ مفهوم ومبادئ الحوكمة بما يخدم الاقتصاد وضبطها حسب المعايير الدوليــة.

-تعزيز درجة الاستقرار السياسي من خلال إقامة النظام الديمقراطي الذي يحمي الحريات والحقوق.

-تفعيل أداء الحكومة والمؤسسات العامة لخدمة الجميع، وإشراك الكفاءات في رسم السياسات الصحيحة وتفعيل أداء منظمات المجتمع المدني.

-تقوية مؤسسات الدولة بتدعيم سياد القانون، واستقلال جهاز القضاء، مع تقليل القيود التنظيمية المطبقة على المستثمرين الأجانب وأيضا تبسيط الإجراءات الإدارية.

5. قائمة المراجع:

1- بن دبيش نعيمة، بوطلاعة محمد، دور الحوكمة والبيئة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائردراسة قياسية للفترة 1996 -2015، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم بواقي، الجزائر، العدد 07، جوان 2017.

2- بن سمينة دلال، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013.

3- بيبي وليد، آليات جذب الاستثمار المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية- دراسة حالة دول شمال افريقيا-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015.

4- بيري نورة ، زرقين عبود، محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب: دراسة قياسية مقارنة خلال (1996-2012)، بحوث اقتصادية عربية، العددان 67- 68، صيف ـ خريف 2014.
5- تخنوني أمال، ملاخسو بلال، الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي والدولي وأثره على التنمية الاقتصادية الملتقى الوطني حول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر تحت شعار "كيف يصبح الاستثمار الخاص الاجنبي في خدمة التنمية الوطنية" ، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي: 18 و 19 نوفمبر 2015.
6- دويس محمد الطيب، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2005.
7- عبيدلي عبد القادر، علاوي محمد لحسن، تقييم تطور القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية للفترة2005-2014، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 11، ديسمبر2016.
8- عدلي إبراهيم، شقيقب عيسى، الحوكمة الجيدة والنمو الاقتصادي: محاولة لنمذجة العلاقة بالتطبيق على حالة الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد السادس، ديسمبر2016.
9- عراب فاطمة الزهراء، قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، المجلد الرابع، العدد 02، 2018.
10- قريد عمر، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2015.
11- قعلول سفيان، جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد 36، أبريل 2017.
12- كميت سعيد عواد، أهمية مؤشر التنافسية العالمية في قياس مدى توفير المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر لعينة دول مختارة للمدة (2009-2013)، مذكرة ماجستير، جامعة النيلين، السودان، 2018.

1- Bannaga Alamedin, et al, The effects of good governance on foreign direct investment inflows in Arab countries, Applied Financial Economics, Vol. 23, No. 15, 2013.
2- Curtis, T., et al, Efects of Global Competitiveness, Human Development, and Corruption on Inward Foreign Direct Investment. Review of Business, Vol 34, No 1,2013.
3- Dadi Tamrat Dejene, The Impact of Governance on Foreign Direct Investment Performance in Amhara Region, A project Presented in Degree of executive master of business administration Bahirdar University, Ethiopia, June 2012.
4- Debnath Sajit Chandra, The Relationship Between Good Governance and Foreign Direct Investment in East Asia’s Knowledge-based Economic Growth,

The International Journal of Technology, Knowledge and Society, Ritsumeikan University, Shiga, Japan, Vol 7, No 4, 2012.
5- Gok Adem, Dogruel Suut, The Role of Governance on Inward foreign directs Investment In developing countries, Marmara Üniversitesi İktisadive İdari Bilimler Dergisi, Cilt: 38 • Sayı: 2 • Aralık 2016.
6- Saidi Yosra, et al-Governance and FDI Attractiveness: Some Evidence from Developing and Developed Countries, Global Journal of Management and Business Research Finance, Vol 13, No 6, 2013 .
7- MultidisciplinaryStudiesVol.1 No.2, Jan-Apr 2016.